

الشماليون يطيحون بحكومة عبود لانتهاجها

سياسة الحل العسكري في الجنوب



عبود

رسالة تهنئة واشادة من حزب «سانو».. اما جبهة الجنوب التي تم تكوينها في الداخل غداة ثورة أكتوبر فقد كانت متجاوبة مع اطروحات الحل السلمي ومع استراتيجيات الحكومة الانتقالية.. خاصة انها احست بجديبة الحكومة انذاك في تعاملها مع المشكلة لان المناصب التي عرضت للوزراء الجنوبيين كانت لأول مرة في وزارات فعالة حيث تسلم وزير جنوبي وزارة الداخلية للمرة الاولى.. كما ان رئيس الوزراء سر الختم الخليفة كان موضع ثقة الجنوبيين لعلاقته الطويلة بجنوب السودان الذي عمل فيه في حقل التعليم والذي كان المسؤول الاول عنه هناك.

ماذا اراد الجنوبيون؟

حدد حزب سانو رؤيته للمشكلات القائمة آنذاك والحلول الممكنة والترتيبات التي يجب ان تتخذ وذلك في خطاب طويل وجهه في نوفمبر ١٩٦٤م لرئيس الوزراء وارسل منه صوراً لجهات عديدة داخل السودان وخارجه بما في ذلك الدول الافريقية والامم المتحدة.. هذا الخطاب يستحق

بالدعوة الى حسم القضية في ميدان الحرب وتحقيق استقلال جنوب السودان بالقوة، وذلك رغم وجود الاصوات الداعية للحل السلمي.

موقف الحكومة

وبنفس القدر.. كانت الحكومة في الخرطوم تنتهج سياسة الحل العسكري والمجابهة الامنية لكل معارضة في الجنوب الامر الذي اثار قلق الحركة السياسية في الشمال من هذا التصعيد الذي يضع البلاد على حافة حرب اهلية.. وتعاطف سياسة الشمال ذلك الوقت مع قضية الجنوب داعين للحل السياسي ووقف نزيف الدم مؤكدين على ان عروبة السودان ليست نزعة عنصرية إنما هي ارث حضاري نافع اي رغبة في انتهاج سياسات عرقية ومصيرين على ان ازالة المظالم وتحقيق الاستقرار عملية سياسية تتم عبر الحوار والتفاوض وكان ذلك هو السبب الرئيسي والمباشر في حدوث الصدام الذي وقع بين حكومة عبود والقوى السياسية الشمالية والذي قاد الى ثورة أكتوبر والاطاحة بالحكم العسكري.

كانت هذه ايضا محطة فاصلة في تطور موضوع الجنوب.. لان تلك كانت المرة الاولى التي تتعاطف فيها الحركة السياسية الشمالية بمختلف توجهاتها مع الجنوبيين وتطيح بحكومة شمالية لانها صعدت الحرب في الجنوب وتدعو الى حل سلمي في اطار عودة الديموقراطية وتوفير امكانات الحوار.

ولم يكدر رئيس الوزراء الجديد الذي تسلم مقاليد الحكم لفترة انتقالية يعلن برنامج حكومته والترتيبات التي ستتخذها لحل مشكلة الجنوب حلاً سلمياً حتى تسلم

خالد طه (جدة)

□ في الوقت الذي نشط فيه حزب «سانو» الجنوبي سياسياً باعداد المذكرات ومخاطبة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في وقت لاحق.. كان التملل يزداد وسط «المحاربين القدامى» والشباب المتعاطف معهم ومالبثوا ان قرروا بدء العمليات المسلحة في الجنوب لتحقيق اهدافهم فشكوا تنظيمياً عرف انذاك باسم «الانانيا» يقود العمل العسكري داخل السودان واعلنوا ان صبرهم «قد نفذ» وأن الوسيلة الوحيدة لحل المشكلة هي استعمال القوة!

وهكذا اتخذ العمل السياسي في الجنوب عام ١٩٦٣م اسلوبين:

اسلوب الحل السياسي الذي سعى اليه حزب سانو من خارج السودان بمخاطبة المنظمات الدولية والتي تمثلت في المطالبة بتدخل دولي وتشكيل لجنة محايدة تشرف على ترتيبات «تقرير المصير» حتى يختار الجنوبيون بارادتهم الحرة نوع العلاقة التي تربطهم بشمال السودان او اي دولة افريقية اخرى.. والاسلوب الثاني هو العمل المسلح من داخل السودان والذي قادته «الانانيا» التي اخذت تهاجم الاهداف الاستراتيجية خاصة الطرق والجسور في الجنوب بطريقة حرب عصابات تتقدم من الغابات الى تخوم المدن الجنوبية.

في بداية الامر اذان حزب «سانو» على لسان رئيسه جوزيف ادوهو كما ورد في صحيفة الاوبرورفر في ٦ أكتوبر ١٩٦٣م حرب العصابات مؤكداً على ان القضية سياسية وينبغي ان تحل حلاً سياسياً.. الا ان تعاطف حزب سانو مع الانانيا اخذ يزداد بمرور الوقت.. واخذت شوكة الجناح المتشدد تزداد قوة في حزب سانو

الحل العسكري أثار قلق الحركة السياسية الشمالية فاعترضوا عليه الجنوبيون حددوا مطالبهم في خطاب طويل لرئيس الوزراء الجديد الأحزاب الشمالية أعطت «الاعتبار الكافي» للمطالب التي رفضتها لجنة الدستور تنظيم «الانانيا» اعتمد العمل العسكري بمهاجمة الأهداف الاستراتيجية في المدن الجنوبية

هذه هي النقاط التي حواه الخطاب الذي افتتحه حزب سائو بالتأكيد على انهم بشر ولا يبرئون انفسهم من الخطأ وأن أي خطأ ارتكبه انما كان بدافع من رغبتهم في الوصول الى حل دائم للعلاقة بين الشمال والجنوب وانهم ليسوا عنصريين ويدركون ان الدماء ظلت تمتزج على مدى قرون حتى لم تعد هناك اعراق خالصة ولذلك فهم يركزون على «العدالة الدستورية» التي تبني الامم!

وبعد ذلك كله يثيرون في الخطاب نقطة ظلت تتردد كثيرا في دعم وجهة النظر الجنوبية الداعمة لمطالبهم بمنحهم حق تقرير المصير والتي مازالت تتردد حتى اليوم:

○ على اهل الشمال ان يذكروا انه لم تتح الفرصة مطلقا للجنوبيين في تقرير المصير فيما يخص علاقتهم بالشمال بينما مارس الشمال هذا الحق بالنسبة لعلاقته مع مصر.. وان الجنوب لم يمثل في المحادثات التي انتهت باتفاقيات القاهرة في فبراير عام ١٩٥٣م والتي منحت لسودان حق تقرير المصير الذي قاده للاستقلال.

وهنا.. نسي قادة حزب سائو ان تقرير المصير اعطى للسودان شماله وجنوبه.. وان البرلمان الذي مارسه كان مكونا من شماليين وجنوبيين..

فجرت ثورة اكتوبر» لبحث في الخطوط العامة للعلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب.

○ ان بلغي قسانون «المناطق التبشيرية الذي ابعده المبشرين الاجانب من الجنوب.

○ الاعتراف بان السودان قطر «افريقي عربي» له شخصيتان متميزتان ثقافة وتقاليد.. وانه زنجي وعربي اضافة لاختلافات المعتقدات الدينية واللغات ولا تستطيع المسيحية ولا الاسلام توحيد السودان! ولا تستطيع ذلك اللغة العربية! وان حل مشكلة الجنوب يكمن في الاعتراف بالوحدة في التنوع الامر الذي يحققه دستور فيدرالي ونضال الجنوبيين هو في الاساس نضال سياسي يشترك فيه جنوبيون وشماليون ومسلمون ووثنيون.

○ الاعتراف بان الشمال والجنوب ورثا علاقات تاريخية سيئة ولم يتحقق في السنوات الاخيرة جهد يثبت ان التاريخ لن يكرر نفسه.. والسودان بلد شاسع لا يستطيع سلطة في العالم ان توحيده بالقوة.. ولن توحيده الا المساواة والعدالة في توزيع الفرص.

ان اتوقف عنده قليلا لانه يعتبر وثيقة هامة في تحديد ابعاد المشكلة ورؤية السياسة الجنوبية لها انذاك:

استهل حزب سائو خطابه بتهنئة رئيس الوزراء وحكومته والشعب السوداني في الشمال والجنوب بانتصار ثورة اكتوبر وعودة الحكم الديمقراطي للبلاد ثم حدد مطالبه لحل مشكلة الجنوب في النقاط التالية:

○ اعلن العفو العام لكل اللاجئين الذين يرغبون في العودة الطوعية للسودان وان تصدر الحكومة اعلانا يعطي ضمانا مكتوبا يودع لدى منظمة الوحدة الافريقية وهيئة الامم المتحدة يؤكد عدم تعرضهم للمساءلة عن اية اعمال ارتكبت خلال الفترة السابقة.

○ الاعتراف بحزب «سائو» كحزب سياسي يخوض الانتخابات ببرنامج فيدرالي.

○ عقد مؤتمر مائدة مستديرة تشترك فيه كل الاحزاب الشمالية والجنوبية اضافة الى الهيئة القضائية وجامعة الخرطوم وقادة النقابات «التي كانت القوى التي



■ سر الختم

السبب المباشر للاطاحة بالحكومة العسكرية كان رفض القوى السياسية الشمالية لسياسة الحكومة العسكرية

في الجنوب.

كل تلك الوقائع تعطينا فكرة عدم سوء التفاهم الذي ينشأ عند احتدام الصراعات والقناعات التي يتوصل إليها طرف من الاطراف استناداً لمقدمات خاطئة لكنها تصبح من المسلمات التي يتعذر محوها والتي لاتزال تتردد حتى اليوم بايمان تام ودون تمحيص او مراجعة!

ومهما يكن من امر.. فان الفقرات الاخيرة في الخطاب لم تكتف بشرح مطلب الحكم الفيدرالي الذي اكدت انه لايتعارض مع وحدة السودان.. ثم يختتم بفقرة تحذيرية تقول ان رفضت حكومة اكتوبر هذه المطالب فسينتقلون للخندق الاخر لانهم على استعداد لشد الاحزمة ليواصلوا النضال واللجوء الى الامم المتحدة والدول الافريقية والعربية.. وانهم اذا منعوا من المشاركة في السلطة فانهم سيفقدون القوة التي تمكنهم من منع «المتطرفين» من اللجوء للمقاومة المسلحة التي يدفعهم اليها البأس!!

وانهم اجازوا اقتراح الاستقلال بالاجماع.

ولكن الخطاب اراد من وجهة نظري أن يصل الى نقطة اخرى وهي ان احزاب الشمال عند اعلان الاستقلال وعدت احزاب الجنوب ان تعطي «الاعتبار الكافي» لمطلب الحكم الفيدرالي ولكنها لم تلتزم بوعداتها.. بل هو يتهم احزاب الشمال بأنها تأمرت مع الجيش ليتسلم السلطة حتى تتعامل القوات المسلحة مع قضية الجنوب بمنطق القوة.. وهذه واحدة من «الاساطير» الجنوبية المتداولة حتى اليوم.. حيث ان كلا الاتهامين يمثلان صورة لسوء الفهم الذي شاب علاقة الشمال بالجنوب.. لان حقيقة الامر ان الاحزاب الشمالية في ذلك الوقت اعطت «الاعتبار الكافي» لمطلب الحكم الفيدرالي وبحثته في لجنة الدستور التي رفضت الموافقة عليه.. فهي لم تعد بأنها ستقبله.. ولكنها وعدت باعطائه الاعتبار.. ومن حق الجنوبيين ان يلوموا اللجنة على الرفض.. لان الحكومة ابرت موعدها بدراسة الامر.. كما ان تهمة التآمر مع الجيش ضد الجنوب يدحضها ان